دفاتر السياسة والقانون الـمجلد: 15 / العدد: 02 (2023) ص ص: 346 – 360

تعزيز مكانة المجتمع المدني كآلية للإصلاح السياسي في الجزائر

Enhancing the status of civil society as a mechanism for political reform in Algeria

الأمين سويقات

أستاذ محاضر – أ - جامعة ورقلة

Souigat.lamine@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 03/09 / 2023 * تاريخ القبول 2023/05/31 * تاريخ النشر: 07/ 06 /2023

الملخص :

تتناول الدراسة مكانة المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي التي باشرتها الجزائر بعد الحراك الشعبي الذي انطلق يوم 22 فبراير 2019 ، سواء في ما يتعلق بالإطار القانوني وخاصة التعديل الدستوري لسنة 2020 أو مساهمة هذه التنظيمات في مختلف الاستحقاقات السياسية ، من أجل تقديم اقتراحات علمية وعملية لكيفية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وتسيير الشؤون العمومية .

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة مستعينة بالاقتراب القانوني ، وتوصلت إلى أن الإصلاحات السياسية مكنت هذه التنظيمات من كل الشروط التي تجعلها تمثل المواطنين وتتكفل بانشغالاتهم.

ورغم أن الاستفتاء الدستوري وضع الإطار القانوني الذي يعزز مكانة المجتمع المدني إلا أنه يحتاج إلى إصدار النصوص الكفيلة بتحقيق هذا المسعى.

الكلمات المفتاحية : الإصلاح السياسي ، المجتمع المدني ، الديمقراطية التشاركية ، الدستور ، الانتخابات

Abstract:

The study deals with the status of civil society in the political reform process that Algeria initiated after the popular movement that began on February 22, 2019, whether in relation to the legal framework, especially the constitutional amendment of 2020, or the contribution of these organizations to various political events, in order to provide scientific and practical suggestions for how to participate Citizens in decision-making and the conduct of public affairs, and adopted the case study approach, aided by the legal approach.

Although the constitutional referendum established the legal framework that strengthens the status of civil society, it needs promulgation texts to achieve this endeavour.

Keywords: political reform, civil society, participatory democracy, constitution, elections

مقدمة:

لعبت تنظيمات المجتمع المدني دورا كبيرا في الحراك الشعبي الذي أجهض مخطط التمديد لحكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " لعهدة خامسة و شاركت في كل مبادرات البحث عن أنجع السبل لبناء مؤسسات ديمقراطية ، مما جعلها تحتل مكانة هامة في جزائر ما بعد الحراك واعتبار تعزيز مشاركتها في اتخاذ القرار ومساهمتها في التسيير والرقابة على جميع المستويات ووضع إطار قانوني يمكنها من تحقيق هذه الأهداف أحد أهم مداخل الإصلاح السياسي الذي باشرته السلطة وتجسد خاصة في التعديل الدستوري لسنة 2020 ، مما جعلها فاعلا رئيسيا في كل المحطات السياسية التي أعادت البلاد إلى مسارها الصحيح .

لمقاربة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية :

ما هي المكانة التي تحتلها تنظيمات المجتمع المدني في مبادرات الإصلاح السياسي التي باشرتها السلطة بعد الحراك الشعبي في الجزائر ؟

سنحاول الإجابة على سؤال الإشكالية المطروحة باعتماد الفرضيات التالية :

- مكن الحراك الشعبي تنظيمات المجتمع المدني من التحرر من التبعية للسلطة .
- كرس التعديل الدستوري لسنة 2020 الآليات القانونية التي تعزز مكانة المجتمع المدني .
- ساهمت منظمات المجتمع المدني في كل الاستحقاقات السياسية التي أعقبت الحراك الشعبي من أجل إعادة بنا المؤسسات .
- رغم عمق الإصلاحات الدستورية التي عززت مكانة المجتمع المدني إلا أنها تتطلب مزيدا من النصوص التنظيمية لتحقيق الأهداف المنتظرة .

ويهدف البحث إلى دراسة مدى استجابة السلطة في الجزائر من خلال الإصلاحات التي باشرتها لمطالب الحراك الشعبي في ما يتعلق بإعطاء المجتمع المدني مكانته اللائقة باعتباره شريكا لا غنى عنه في تسيير الشؤون العمومية وممارسة دوره في الرقابة من أجل ضمان الشفافية ، معتمدا المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتحليل الحالة الجزائرية مستعينا بالاقتراب القانوني.

سنتناول الموضوع في أربعة محاور رئيسية هي :

أولا : تحديد المصطلحات

ثانيا : دور المجتمع المدني في مبادرات الإصلاح السياسي بعد حراك فبراير 2019

ثالثا : الإطار القانوني لمساهمة المجتمع المدني في ظل دستور 2020

رابعا : تعزيز مكانة المجتمع المدني في المجال السياسي

أولا : تحديد المصطلحات:

تعريف الإصلاح السياسي :الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل نظام الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة والنظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستنادا إلى التدرج . (الخزاعلة، 2015)

تعريف المجتمع المدني :يعرف البنك العالمي المجتمع المدني بأنه :" مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها ، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات ". (بونوة، 2009 - 2010)

ثانيا : دور المجتمع المدني في مبادرات الإصلاح السياسي بعد حراك فبراير 2019

كانت الجمعيات والنقابات العمالية ممثلة في قياديها ومنخرطيها في طليعة المحتجين من المواطنين ضد العهدة الخامسة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " في الحراك الشعبي الذي انطلق يوم 22 فبراير 2019 كما أنها اجتهدت في السعي للعودة في أسرع وقت ممكن إلى إعادة بناء المؤسسات وفق قواعد صلبة ترتكز على المبادئ الديمقرطية تتوج بانتخابات رئاسية حرة ونزيهة وتعديل دستوري يؤسس لإصلاحات عميقة تحقق التحول الذي يستجيب لمطالب الحراك الشعبي .

شهدت مرحلة ما بعد الحراك حركية كبيرة شاركت فيها تنظيمات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها التي سعت من خلالها إلى أن تكون جزءا من الحل وقوة اقتراح للخروج من الأزمة ،حيث عرفت الساحة الوطنية عدة مبادرات من بينها " الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني " التي انعقدت بتاريخ 15 جوان 2019 و حضرتها أكثر من 71 نقابة وجمعية وطنية وخرجت بمبادرة أهم ما جاء فيها :

- تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على المرحلة الانتقالية .
- تنظيم انتخابات رئاسية خلال ستة أشهر.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية.
- تنصيب هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات والإعلان عن نتائجها مع ضمان آليات الرقابة.
- فتح حوار وطني شامل مع مختلف فعاليات المجتمع الوطني . (مغراوي، 2021)

وبعد أن استقر رأي السلطة على خارطة الطريق التي توصلت إليها بعد دراسة عميقة واستشارات موسعة، والتي تتجسد من خلال مسار انتخابي بعيد عن المراحل الانتقالية والدخول في متاهات قد ترهن مستقبل البلاد . راهنت على تنظيمات المجتمع المدني لضمان نجاح هذه المرحلة الحرجة التي تشهدها الجزائر وخاصة الانتخابات الرئاسية التي تعتبرها أولى الخطوات التي يتوقف عليها نجاح المسار المسطر للعبور بالجزائر إلى بر الأمان ، خاصة في ظل وجود شخصيات معارضة كانت تطمح لقيادة مرحلة انتقالية وأحزاب فاقدة للمصداقية شعبيا شككت قوى الحراك في قدرتها على قيادة القاطرة السياسية في هذه المرحلة لأنها في رأي الكثير من الجزائريين جزء من الأزمة.

سعت السلطة على كل المستويات إلى تعبئة المجتمع المدني الذي كانت تنتظر منه الكثير.حيث شهدت البلاد عدة لقاءات من أهمها اللقاء الذي نظمته" السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات " حول دور المجتمع المدني في الاستحقاق الرئاسي لـ 12 ديسمبر 2019 ، الذي تتجلى أهدافه من كلمة رئيس السلطة " محمد شرفي " الذي اعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا لضمان استقلالية السلطة وضمان شفافية الانتخابات ، وأنه أساس المرجعية الوطنية بعد أن أثبت وجوده في مقاومته السياسية وأصبح شريكا في إعداد و تقييم السياسات العامة ومراقبتها للوصول بالجزائر إلى بر الأمان ، وأضاف بأن السلطة المستقلة هي الترجمة الحقيقية لمكانة المجتمع المدني في الحياة السياسية ، مؤكدا أن هذا اللقاء يتمحور حول دور المجتمع المدني باعتباره فاعلا أساسيا في تعميق الديمقراطية الدستورية في الجزائر .

وعرف هذا اللقاء مشاركة جمعيات فاعلة من بينها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي قال رئيسها السيد "عبد الرزاق قسوم " : إن ثقافة الانتخاب حاضرة في المجتمع ويبقى على الجميع العمل على تجسيدها في الميدان بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة .

أما السيد " نور الدين بن براهم " رئيس جمعية أضواء رايتس فأكد على الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في نشر ثقافة الانتخاب ومراقبة العملية الانتخابية والعمل على نزاهتها وشفافيتها ، مركزا على دور المجتمع المدني على المستوى المحلي في إعطاء مصداقية للانتخابات بالمساهمة في مراقبتها والحرص على نزاهتها وشفافيتها . (المجتمع المدني شريك في ضمان نزاهة الانتخابات، 2019)

ومن أهم مخرجات هذا اللقاء ما جاء في توصياته التي طالبت بإصلاحات عميقة تكرس الإطار القانوني الذي يعزز دور المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ، وتضمن التسهيلات الضرورية لإنشاء الجمعيات والتنظيمات الممثلة للمجتمع المدني وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة السياسية ، كما طالب المشاركون " بهيكلة المجتمع المدني محليا ووطنيا لمرافقة العملية الانتخابية ومراقبتها من بداية الحملة الانتخابية إلى غاية الإعلان عن نتائج الاقتراع وهو الأمر الذي سيتم الأخذ به في المواعيد الانتخابية القادمة بعد التعديل الدستوري وتعديل قانون الانتخابات ". (عيسى، 2022)

وليست هذه المرة الأولى التي يلجأ فيها النظام الجزائري إلى تنظيمات المجتمع المدني فقد كانت بالنسبة إليه الورقة التي يلجأ إليها عند الضرورة التي تمليها حالات الضعف أو الضغوطات التي تمارسها عليه الأحزاب السياسية .

فتنظيمات المجتمع المدني كانت من أبرز مكونات "المجلس الوطني الانتقالي "الذي جاء في مرحلة صعبة جدا ، بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ "بأغلبية مقاعد البرلمان ، واستقالة " الرئيس الشاذلي بن جديد " ودخول البلاد في مرحلة فراغ مؤسساتي ، مما جعل النظام بحاجة إلى مؤسسات انتقالية بتركيبة لا تخضع لضغوطات الأحزاب السياسية الكبرى التي كانت معارضة لتوقيف المسار الديمقراطي ، تكون قراراتها مضمونة و تسمح بالخروج من هذه الفترة الحرجة بأقل الخسائر وفي أسرع وقت ممكن .

فقد حددت المادة 27 من المرسوم الرئاسي رقم 94-40 المؤرخ في 29 يناير 1994 المتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية تشكيلة المجلس الوطني الانتقالي المتكون من (200) عضوا ، الذي أسندت له الوظيفة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية المحددة بثلاث (03) سنوات على النحو التالي :

- ثلاثون (30) مقعدا يمثلون الدولة
- 170 عضوا يوزعون بحصص متساوية بين ممثلي القوى الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ومن جهة أخرى ممثلي الأحزاب السياسية .

وقد جاء في ديباجة المرسوم أن تبني القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمثل المجتمع لمخرجات ندوة الوفاق الوطني ودعمها لهيئات الدولة خلال المرحلة الانتقالية ومن بينها المجلس الوطني الانتقالي سيعزز الثقة الضرورية لممارسة السلطة ويسمح بتجاوز الخلافات الظرفية لتوجيه الجهود " نحو تخطي الأزمة ودفع

البلاد في طريق السلم المدني والديمقراطية والرقي " . (مرسوم رئاسي رقم 94 - 40 مؤرخ في 29 يناير 1994 يتعلق بنشر الارضية المتضمنة الوفاق الوطني)

كما كانت فعاليات المجتمع المدني إحدى الأوراق التي راهنت عليها السلطة في المشاورات التي سبقت التعديل الدستوري لسنة 2016 التي قادها "أحمد أويحي" وزير الدولة مدير ديوان رئاسة الجمهورية ، لتمرير اقتراحاتها في ظل تكتل قوى المعارضة ومقاطعة أغلب الأحزاب الفاعلة لهذه المشاورات ، حيث جاء في بيان لرئاسة الجمهورية أن هذه اللقاءات جاءت تنفيذا لقرارات رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " المعلن عنها في مجلس الوزراء المنعقد في 07 ماي 2014 ، من أجل الوصول إلى مراجعة توافقية للدستور .

وقد تم خلال الفترة الممتدة من 01 جوان إلى 08 جويلية 2016 استقبال ممثلي مجموعة من الجمعيات والأحزاب السياسية والأساتذة الجامعيين يتوزعون على النحو التالي :

- أربع (04) منظمات من العائلة الثورية .
- إثنا عشر (12) جمعية شبانية وطلابية .
- إحدى عشر (11) جمعية أرباب عمل .
- منظمتان (02) عن العمال والفلاحين .
- جمعيتان (02) نقابيتان تمثل الصحفيين.
- أربع (04) جمعيات تمثل سلك القضاء والمحاماة وحقوق الإنسان .
- ثلاث (03) جمعيات نسوية .
- ستة عشر(16) أستاذا جامعيا من بينهم أحد عشر(11) أستاذا مختصا في القانون الدستوري والقانون العام . (114 لقاء برئاسة الجمهورية خلال مشاورات تعديل الدستور، 2014)

تماشيا مع هذا التوجه واستشعارا لأهمية المجتمع المدني في هذه المرحلة حاول المترشحون للانتخابات الرئاسية التي تم تنظيمها يوم 12 ديسمبر 2019 استقطاب أكبر عدد من هذه التنظيمات لتشكل وعاءهم الانتخابي من خلال إدراج رؤيتهم لمكانة المجتمع المدني في برامجهم الانتخابية ، ومن بينهم المترشح " عبد المجيد تبون " الذي تقدم لهذه الانتخابات بصفته مترشحا مستقلا معتبرا نفسه مرشحا باسم المجتمع المدني بالاعتماد على دعم عدد كبير من الجمعيات والنقابات والشخصيات الفاعلة وتوج رئيسا للجمهورية بعد أن زكاه الشعب في هذا الاستحقاق الانتخابي حيث تضمن برنامجه الانتخابي 54 تعهدا من بينها :

- التعهد بتعزيز الديمقراطية التشاركية بتبني حوار بناء وتشاور دائم بين السلطات المحلية والمواطنين والجمعيات والشركاء وكل الجهات الفاعلة على المستوى المحلي من أجل تشخيص الأوضاع وحصر المشاكل لإيجاد الحلول الملائمة لها من جهة ، ومن جهة أخرى تمكينها من تقييم السياسات العامة .
- التعهد ببناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر على تحمل المسؤولية باعتباره سلطة مضادة وتمكينه من أن يكون أداة تقييم للنشاط العمومي خدمة للوطن والمواطن . (ملخص البرنامج الانتخابي للمترشح عبد المجيد تبون: التزاماتي الاربع وخمسون، 2019)

ومنذ وصوله إلى رئاسة الجمهورية سعى إلى تجسيد تعهداته في الميدان ومن بينها تأكيده في كل مناسبة على وفائه والتزامه بتعهداته تجاه المجتمع المدني الذي ترشح باسمه . وهذا ما أكده في لقائه بالولاة بعد

انتخابه حيث قال: " ألح للمرة الألف على إدماج المجتمع المدني ومساعدته على تنظيم صفوفه " معتبرا إياه "الحليف الأول لاستقامة الدولة " مطالبا المسؤولين والمنتخبين المحليين بتوفيركل التسهيلات والمساعدات للجمعيات التي ترغب في تنظيم نفسها على المستوى المحلي والجهوي والوطني (الرئيس تبون يؤكد أن المجتمع المدني هو الحليف الاول لتحقيق استقامة الدولة، 2020).

ولتحقيق هذا الهدف خصصت وزارة الداخلية 1700 قاعة لاحتضان الجمعيات العامة التأسيسية للجمعيات المحلية وقلصت المدة المخصصة لدراسة ملفات إنشاء الجمعيات إلى عشرة أيام ، مما ساهم في إنشاء عدد كبير من الجمعيات ، حيث تم اعتماد 1200 جمعية جديدة خلال السداسي الأول من العهدة الرئاسية للرئيس عبد المجيد تبون . (علال، 2020)

كما راهنت السلطة على تنظيمات المجتمع المدني في مساندة مشروع تعديل الدستور الذي اعتبرته المحطة الأهم في مسيرة الوفاء بتعهداتها لتحقيق مطالب الحراك الشعبي ، حيث عرفت هذه المرحلة محاولات حثيثة لتوحيد جهود المجتمع المدني من بينها تكتل" المسار الجديد " المتكون من أكثر من سبعين (70) جمعية وفاعلين من المجتمع المدني الذين اجتمعوا يوم 19 سبتمبر 2020 من أجل توحيد الرؤى وتفعيل المشهد السياسي ، وكان من بين أهم توصياته إعداد دليل يتضمن التعديلات الواردة في مشروع الدستور الذي سيساهم في تمكين المواطن من فهم هذه التعديلات وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يحفزه على المشاركة في الاستفتاء .

وفي تقييمه لمساهمة هذه التنظيمات صرح مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية والجالية الوطنية بالخارج " نزيه برمضان " خلال لقائه بالحركة الجمعوية والمجتمع المدني بولاية أدرار أن الجمعيات ساهمت بقوة في إثراء مشروع تعديل الدستور حيث قدمت 5018 مقترحا . (التشاركية مع المجتمع المدني قناعة ترجمتها مواد تعديل الدستور، 2020)

وعن مكانة المجتمع المدني في مشروع التعديل الدستوري أكد أنه سيضع حدا لنظرة المجتمع للجمعيات باعتبارها مجرد أداة يتحكم فيها بعض الأشخاص والتيارات السياسية ويضع الأسس الصحيحة لتشكيل مجتمع مدني قادر على المساهمة في استقامة مؤسسات الدولة وممارسة الديمقراطية التشاركية . كما أكد على أن المرصد الوطني للمجتمع المدني يعتبر من أهم الآليات التنظيمية والإدارية والقانونية التي ستمكن المجتمع المدني من أن يلعب دوره كحليف أساسي لضمان استقامة مؤسسات الدولة من خلال بناء الثقة وتجسيد شراكة فعالة تسمح للمجتمع المدني بتحديد الأولويات ورسم السياسات العمومية التي تهم المواطنين ومراقبة أداء مؤسسات الدولة والمسؤولين . (برمضان لفوروم الاذاعة : الدستور الجديد يمنح المجتمع المدني حق مراقبة اداءات مؤسسات الدولة والمسؤولين، 2020)

ثالثا : الإطار القانوني لمساهمة المجتمع المدني في دستور 2020

جاء التعديل الدستوري لتجسيد مطالب الحراك الشعبي وتعهدات رئيس الجمهورية التي تضمنها برنامجه الانتخابي ومن بينها تعهداته الخاصة بتعزيز مكانة المجتمع المدني ، حيث أعطى هذه التنظيمات مكانة هامة بتمكينها من المشاركة في تسيير الشؤون العمومية واعتبارها قوة اقتراح ورقابة لضمان شفافية التسيير على كل

المستويات ويتجلى ذلك في المواد التالية : (المرسوم الرئاسي 20 -442 المؤرخ في 30 دسمبر 2020 يتعلق باصدار التعديل الددستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020)

- الفقرة 11 من الديباجة أشارت إلى أن أحد أهداف هذا التعديل الدستوري تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في تسيير الشؤون العمومية حيث نصت على أن " الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الديمقراطية وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين ، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني ، بما فيها الجالية الجزائرية في الخارج ، في تسيير الشؤون العمومية " .
- اما المادة 10 فقد أكدت على التزام الدولة بتفعيل هذا الدور واعتباره أحد أولوياتها حيث جاء فيها : " تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية ".
- وعن أهم آليات تمكين منظمات المجتمع المدني من الاضطلاع بهذا الدور المحوري خاصة على المستوى المحلي الذي يعتبر المجال الأهم للتكفل بانشغالات المواطنين واحتياجاتهم المباشرة في البلديات والولايات ، جاءت المادة 16 في فقرتها الثالثة لتنص على أن "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ، لا سيما من خلال المجتمع المدني ".
- نظرا للتذمر الكبير من التعقيدات البيروقراطية التي تعترض تأسيس الجمعيات والتضييق الذي يمارسه عليها بعض المسؤولين في جميع المستويات يصل إلى الحل النهائي ، جاءت المادة 53 لتؤكد حق إنشاء الجمعيات والتقليص من الإجراءات حيث تعتمد بمجرد تصريح ويمنع بموجب هذا التعديل حل أي جمعية إلا بقرار قضائي وبالتالي ضمان حرية نشاط الجمعيات وتحررها من الضغوطات التي كانت تتعرض لها من بعض المسؤولين .
- لتمكين المجتمع المدني من أ ن يكون شريكا في رسم ومراقبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اعتبرت الفقرة الأولى من المادة 210 أن " من مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة "
- يعتبر إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني أهم ما جاء به التعديل الدستوري حيث نص في مادته 213 على أن " المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية .يقدم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني و يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية "

ولتجسيد هذا المكسب على أرض الواقع جاء المرسوم 21 – 139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني وأهم ماورد فيه : (مرسوم 21 - 139 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني)

- التأكيد على أن المرصد يعتبرهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية ويشكل إطارا للحوار و التشاور والاقتراح و التحليل والاستشراف في كل المسائل المرتبطة بالمجتمع المدني و ترقية أدائه .

كما حدد مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني في المادة الرابعة منه وأهمها :

- المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية و المواطنة .
- المشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية .
- تقديم أراء وتوصيات واقتراحات بشأن المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره قي الحياة العامة .

- تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع و الإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاطه .
- إبداء الرأي و التوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية .
- تقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني .
- المساهمة في إرساء أسس التشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني و السلطات العمومية قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة .
- المشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات و المؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني .
- دراسة سبل إشراك و تطوير مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج و النشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها .
- نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل في ما بينهم .
- المبادرة أو المساهمة في أي دراسة تهدف إلى ترقية وتفعيل دور مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات .
- تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني وكل عمل إعلامي أو تحسيسي له علاقة بمهامه .
- إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهامه والتي يطلب رأيه فيها .
- ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية .

رابعا تعزيز مكانة المجتمع المدني في المجال السياسي

كما كان متوقعا راهنت السلطة مرة أخرى على استقطاب تنظيمات المجتمع المدني محاولة إعطائها مكانة أكبر في الهيئات المنتخبة وخاصة المجلس الشعبي الوطني بتشجيع ترشح الشباب ونشطاء الجمعيات المستقلة عن الأحزاب السياسية من أجل تقليص دور الأحزاب التي كانت تشكل تحالف الموالاة في ظل النظام السابق باعتبارها تمثل في رأي أغلبية الشعب مرحلة ما قبل الحراك من جهة ، ومن جهة أخرى قطع الطريق على على أحزاب المعارضة التي تسعى إلى احتواء الشباب التي كان شريكا لها في حراك فبراير 2019 ، مما يمكنها من ضمان أغلبية رئاسية بعد الانتخابات التشريعية خصوصا وأن الدستور ينص في مادته 103 على أن يقود الحكومة وزير أول في حال أسفرت انتخابات التشريعية على أغلبية رئاسية ، أما إذا أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية معارضة فيقود الحكومة رئيس حكومة .

ومن أجل تجسيد هذا المسعى استعدادا للانتخابات التشريعية التي نظمت يوم 12 جوان 2021 أعلنت مجموعة من الجمعيات في اجتماع لها يوم 06 مارس 2021 عن تشكيل تكتل باسم " نداء الوطن " يضم

جمعيات وطنية ونقابات وفاعلين من المجتمع المدني تهدف حسبها إلى تمتين الجبهة الداخلية . مما جعل بعض نشطاء الحراك وأحزاب المعارضة يعتبرون ما تقوم به السلطة انتكاسة تجهض ما قام به الحراك وتعيد الجزائر إلى الممارسات التي تعود عليها الشعب قبل كل استحقاق انتخابي بحشد الجمعيات الموالية له لتشكل لجان مساندة كفيلة بحسم النتائج لصالحها قبل إجراء الانتخابات . إلا أن بعض المسؤولين في أعلى هرم السلطة فندوا تلك الإدعاءات ومنهم مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية والجالية الوطنية بالخارج " نزيه برمضان " الذي قال بأن : " مبادرة التكتل ليست لجنة مساندة و لا تشبه المبادرات السابقة ، بل يقودها أشخاص لهم مصداقية لبوا النداء لتقديم ما يخدم الوطن " (الاعلان عن تاسيس تكتل وطني لجمعيات المجتمع المدني تحت اسم نداء الوطن ، 2021)

وحسب " عبد الرحمن حمزاوي" القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية فإن رئيس الجمهورية أعطى للمجتمع المدني مكانة أساسية تمكنه من لعب دور مهم في الساحة الوطنية ، وأن السلطة لا تسعى إلى حشد الدعم المجتمعي لصالحها ولا تحضر الجمعيات لتكون منافسا للأحزاب السياسية في الاستحقاقات الانتخابية القادمة ، لأن قانون الانتخابات لا يسمح للجمعيات المشاركة في العملية الانتخابية ، ولكن تنظيمات المجتمع المدني يمكنها ترشيح منخرطيها في قوائم مستقلة أو ضمن القوائم الحزبية.

بينما يرى "بوبكر جميلي " أستاذ علم الاجتماع السياسي أن مؤشرات مراهنة السلطة على تنظيمات المجتمع المدني في المرحلة القادمة واضحة منها تكريس الدستور لحرية تأسيس الجمعيات وتسهيل إجراءاتها وتعيين مستشارين لرئيس الجمهورية الأول مكلف بالمجتمع المدني بصفة عامة والثاني مكلف بالجمعيات الدينية قاما بجولات مراطونية شملت أغلب الولايات وعقدا لقاءات تشاورية تحسيسية من أجل تجنيد الجمعيات تمخص عنها تأسيس كيان وطني يسمى "نداء الوطن ".

وفي الوقت الذي لم يسمح للأحزاب السياسية بأن تقوم بالحملة الانتخابية الخاصة بالاستفتاء على الدستور إلا إذا كانت لها كتلة برلمانية في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة ، أو عشرة مقاعد ما بين الغرفتين ، أو مقاعد في المجالس الشعبية المحلية في 25 ولاية على الأقل وهي شروط لا تتوفر في أغلب الأحزاب السياسية ، فإن السلطة المستقلة للانتخابات رخصت للجمعيات الوطنية الممثلة في 25 ولاية على الأقل (وهو شرط يمكن تحقيقه بالنسبة لكل الجمعيات الوطنية) بالمشاركة في تنشيط الحملة الانتخابية .

وفي تفسيره لهذا التوجه يرى " زهير بوعمامة " أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر استحالة بناء ديمقراطية حقيقية في غياب الأحزاب السياسية ، إلا أن الدولة وجدت نفسها بعد الحراك مضطرة للاعتماد ولو مؤقتا على المجتمع المدني لاستعادة ثقة المواطنين وإعادة تشكيل الخارطة السياسية ، ويرجع ذلك للصورة المشوهة للأحزاب التقليدية وصعوبة إنشاء أحزاب سياسية جديدة نظرا لضيق الوقت.

بينما يرى الباحث في علم الاجتماع "ناصر جابي " أن الأحزاب التقليدية وخاصة حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لا يمكنهما لعب أي دور هام ويجب إبعادها في هذه المرحلة لأن بقاءهما في الواجهة سينسف كل مبادرات حسن النية مؤكدا أن " الأمر لا يتعلق بالفعالية السياسية وإنما بنوعية الأوراق التي يتم أستخدامها وهي أوراق حرقت وأحزاب مغضوب عليها " ويرى بأن السلطة تروج للمجتمع المدني بأنه بديل للأحزاب السياسية الكبيرة . (علال، 2020)

وفي الجانب العملي جاء قانون الانتخابات لينص على إجراءات تحفز بروز طبقة سياسية جديدة تكرس مسعى السلطة لتمكين أكبر عدد ممكن من الشباب وخاصة المنتمين لمختلف الجمعيات والرافضين الانتماء للأحزاب السياسية التي يعتبرونها شريكا في مرحلة ما قبل الحراك وكانوا في طليعة المنتفضين ضد نظام الرئيس السابق ، فعلى سبيل المثال تؤكد المادة 191 من القانون العضوي للانتخابات على أن تراعي القوائم المتقدمة للانتخابات التشريعية النسب التالية :

- المناصفة بين النساء والرجال .
- أن تقل أعمار نصف المترشحين على الأقل على الأربعين سنة .
- أن يكون ثلث المترشحين على الأقل من ذوي المستويات الجامعية .

وبعد أن كانت المادة 202 تشترط في حالة تقديم القوائم من طرف الأحزاب السياسية التي لم تتحصل في الانتخابات التشريعية الأخيرة على أكثر من أربعة بالمائة (4 %) من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المترشح فيها ، أو الأحزاب السياسية التي تشارك لأول مرة في الانتخابات أ و القوائم المستقلة من أن ترفق بتوقيعات فردية لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية لا تقل عن 250 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله تزكيها للترشح . فإن المادة 316 وبصفة انتقالية أصبحت تشترط على القوائم المقدمة من طرف الأحزاب السياسية أن ترفق بتوقيعات فردية لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية لا تقل عن 25000 توقيع على الأقل تزكيها للترشح ، موزعين على ثلاثة وعشرين ولاية (23) على الأقل على أن لا يقل عدد التوقيعات من كل ولاية عن ثلاثمائة توقيع .

أما بالنسبة للقوائم المستقلة فلا يشترط إلا 100 توقيع على الأقل بالنسبة لكل مقعد مطلوب شغله من الدائرة الانتخابية . (القانون العضوي 21 - 01 المتعلق بنظام الانتخابات)

وكمؤشر بارز على تحفيز السلطة للشباب لتشكيل قوائم مستقلة ودخول الانتخابات تخصيصها مبلغ 30 مليون سنتيم للمترشحين ضمن القوائم المستقلة الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة تدفع لهم خلال 84 ساعة من إيداع ملفاتهم.

انعكس هذا التوجه على مستوى الترشيحات حيث أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن 1755 قائمة تابعة للأحزاب السياسية و 2898قائمة حرة عبرت عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات وسحبت استمارات الترشح إلى غاية يوم 07 افريل2021 .

كما عرفت عملية الترشح للانتخابات التشريعية قبول 2288 قائمة موزعة كما يلي :

القوائم الحزبية :

- عدد القوائم الحزبية المودعة : 1189
- عدد القوائم الحزبية المرفوضة : 109
- عدد القوائم الحزبية المقبولة : 1080 (تمثل 28 حزب سياسي داخل وخارج الوطن)

ب . القوائم المستقلة :

- عدد القوائم المستقلة المودعة : 1224

- عدد القوائم المستقلة المرفوضة : 36
- عدد القوائم المستقلة المقبولة : 1208

أما بالنسبة للمترشحين فيتوزعون على النحو التالي :

المترشحون في القوائم الحزبية : 10486

المترشحون في القوائم المستقلة : 12086

13090 مترشح أقل من 40 سنة . (بن طاهر، 2021)

انعكس هذا الدعم اللامحدود للقوائم المستقلة على النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ، حيث تمكنت القوائم المستقلة من الحصول على 84 مقعدا من أصل 407 (مرسوم رئاسي 01 / ا م د / 21 مؤرخ في 23 يونيو 2021 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب اعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جرى في 12 يونيو 2021)

وبالعودة الى تمثيل النواب المستقلين في المجلس الشعبي الوطني نلاحظ أنه تطور مقارنة بما كان عليه في العهدة السابقة .

ففي انتخابات 2017 تحصلت على 28 مقعدا من مجموع 462 مقعد، أي بنسبة 06 %.

أما في انتخابات 2021 فتحصلت على 84 مقعدا من أصل 407 ، أي بنسبة 63 . 20%

وبهذه النتيجة تكون السلطة قد حققت مجموعة من الأهداف أهمها :

- تمثيل أكبر عدد ممكن من المنتفضين في الحراك الشعبي الرافضين للانتماء الحزبي في المجلس الشعبي الوطني .
- نظرا لكون أغلب النواب المستقلين يرفضون استمرار هيمنة الأحزاب التي كانت تدعم الرئيس السابق على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فإن السلطة راهنت على مساندتهم لها وهذا ما تحقق عندما أعلن النواب المستقلون دعمهم لرئيس الجمهورية ،حيث جاء في بيان الاجتماع الذي عقده أكثر من 70 نائبا بالجزائر العاصمة : " نحن منتخبي القوائم الحرة في تشريعيات 12 جوان سنكون أعضاء فاعلين ضمن كتلة وطبقة واسعة أكثر انسجاما وفعالية لدعم ومساندة برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الرامي إلى بناء جزائر جديدة واضحة المعالم بمقومات سياسية وممارسة ديمقراطية تنشد التنمية في مختلف الميادين " (نواب احرار يعلنون دعمهم لبرنامج الرئيس تبون لمواصلة بناء جزائر جديدة، 2021)
- هذا االدعم انعكس على قرار رئيس الجمهورية الذي ضمن أغلبية رئاسية مريحة تسمح له بتعيين وزير أول يجسد برنامجه ، حيث عين وزيرا أولا من خارج الأحزاب السياسية .
- التغير الواضح في توجهات رئيس الجمهورية من خلال سعيه لتعزيز مكانة المجتمع المدني وتأهيله ليقوم بأدوار أكثر أهمية في جزائر ما بعد الحراك الشعبي ، انعكس على تركيبة المجلس الشعبي الوطني ، وجعل الأحزاب التقليدية التي لم تعد تحتكر السلطة رغم فوزها بأكبر عدد من المقاعد تقبل بأن تكون جزءا من التحالف الرئاسي الذي ينفذ برنامج رئيس الجمهورية ويستجيب لمطالب الحراك الذي يعتبرها من رموز المرحلة السابقة التي انتفض ضدها .

- انسجاما مع هذا التوجه تم انتخاب رئيس المجلس الشعبي الوطني من كتلة الأحرار، وبذلك يكون على رأس الهيئتين التنفيذية والتشريعية شخصيات من خارج الأحزاب السياسية.

إن الإصلاحات الدستورية والتغييرات على مستوى هرم السلطة لا تكفي ولكنها تحتاج إلى تغييرات جذرية تمس المنظومة التشريعية حتى تتكيف مع التوجهات العامة لجزائر ما بعد الحراك ، حيث ينتظر أن تتعزز استقلالية هذه التنظيمات وتتحرر من الضغوط البيروقراطية بتسهيل إجراءات اعتمادها ومنع حلها إلا بموجب حكم قضائي وإعطائها مكانة هامة في تسيير الشؤون العمومية للمواطنين وضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها ومراقبتها . وقد بدأت معالم هذا التحول تتجلى من خلال ترسيخ آليات عملية تسمح بمشاركة فعاليات المجتمع المدني في كل ما يتعلق بالشؤون المحلية بعد تعديل قانوني البلدية والولاية ، حيث أكد السيد " أبراهيم مراد " وزير الداخلية والجماعات المحلية في كلمته التي ألقاها بمناسبة تنصيب لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة ودراسة قانوني البلدية والولاية 22 يوم أكتوبر 2022 أن من أهم أهداف القانونين تكريس الديمقراطية التشاركية (تنصيب لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة ودراسة قانوني البلدية والولاية، 2022)

الخاتمة:

بعد الدور الهام الذي لعبته تنظيمات المجتمع المدني في الحراك الشعبي ، فرضت نفسها على الساحة السياسية باعتبارها فاعلا لا يمكن الاستغناء عنه في أي محاولة للإصلاح ، مما جعلها شريكا موثوقا اعتمدت عليه السلطة في ظل عجز الأحزاب السياسية الموجودة على ذلك لأنها فقدت ثقة المواطنين الذين ثاروا على الوضع القائم ويعتبرونها جزءا من الأزمة ومن أهم أسبابها .

راهنت السلطة على المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الحراك وخاصة في المحطات الهامة التي عرفتها الجزائر مثل الانتخابات الرئاسية سنة 2019 ، والاستفتاء الدستوري سنة 2020 الذي وضع الإطار القانوني الذي يجعل من هذه التنظيمات فاعلا رئيسيا على جميع المستويات ومن أهم ما جاء فيه :

- تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في تسيير الشؤون العمومية .
- تفعيل دور المجتمع المدني على جميع المستويات .
- تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ،باعتبارها أهم آليات تمكين منظمات المجتمع المدني من الاضطلاع بهذا الدور المحوري على المستوى المحلي الذي يعتبر المجال الأهم للتكفل بانشغالات المواطنين واحتياجاتهم المباشرة في البلديات والولايات.
- للحد من التعقيدات البيروقراطية التي كانت تعترض تأسيس الجمعيات والتضييق الذي يمارسه عليها بعض المسؤولين في جميع المستويات يصل إلى الحل النهائي ، نص الدستور صراحة على حق إنشاء الجمعيات و تبسيط إجراءات الاعتماد حيث أصبحت تعتمد بمجرد تصريح وتسهيل عملها وممارسة نشاطاتها وتنفيذ برامجها بعيدا على الممارسات البيروقراطية ومنعت حل أي جمعية إلا بقرار قضائي .
- لتمكين المجتمع المدني من أن يكون شريكا في رسم ومراقبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أكد الدستور على أن من مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول أساسيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة .
- إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يعتبر هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية يشكل إطارا للحوار و التشاور والاقتراح و التحليل والاستشراف في كل المسائل المرتبطة بالمجتمع المدني و ترقية أدائه .

- أعطى الدستور للمرصد الوطني للمجتمع المدني كل الصلاحيات التي تمكنه من تقديم الاقتراحات اللازمة والكفيلة بتعزيز مكانة المجتمع المدني وتمكينه من أداء دور هام في تسيير شؤون المواطنين وفرض الرقابة على مختلف مستويات الإدارة والمساهمة في إنجاح مبادرات الإصلاح باعتبارهم أحد أهم أطرافها الفاعلة .
- تجسدت أولى ثمار هذا التوجه بتحقيق القوائم المستقلة المكونة أساسا من نشطاء المجتمع المدني لنتائج هامة في الانتخابات التشريعية وتعيين رئيس المجلس الشعبي الوطني من المستقلين ووزير أول بعيد عن الأحزاب السياسية .

ولتمكين منظمات المجتمع المدني من أداء هذا الدور الهام الذي تحتله في مخطط الإصلاح السياسي الذي باشرته الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 نقترح مايلي :

- تعديل قانون الجمعيات حتى يتماشى مع الإصلاحات الدستورية التي تعزز مكانة المجتمع المدني وتفرض تسهيل اعتماد الجمعيات وشفافية عملها وحرية نشاطها وعدم حلها إلا بحكم قضائي .
- الإسراع في إصدار قانوني البلدية الولاية لتمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في تسيير الشؤون المحلية .
- تمكين منظات المجتمع المدني من المساهمة في عملية التشريع من خلال اقتراح مشاريع وتقديم عرائض وشكاوى للبرلمان وضمان التكفل بها من طرف البرلمان بغرفتيه .
- إصدار قانون خاص بالديمقراطية التشاركية وآليات تجسيدها على المستوى المحلي وكيفية مشاركة المجتمع المحلي في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ ميزانية البلدية والولاية .

-إعطاء منظمات المجتمع المدني دورا هاما في ممارسة الرقابة على التسيير على جميع المستويات وتحديد كيفية ممارسة هذا الدور.

- تفعيل دور المرصد الوطني للمجتمع المدني بأن توضع تحت تصرفه الامكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من الاضطلاح بالدور المنوط به والتكفل باقتراحاته وآرائه وتجسيدها على أرض الواقع.
- وضع منظومة قانونية صارمة وشفافة لضمان التسيير الجيد لمنظمات المجتمع المدني من الناحيتين الإدارية والمالية وتحديد آليات دقيقة وشفافة لتقديم الدعم للجمعيات .
- تكوين مسيري منظمات المجتمع المدني في كل ما يتعلق بالتسيير الاداري والمالي وإعداد البرامج وتنفيذها وكيفية ممارسة الصلاحيات المخولة لهم قانونا باعتبارهم شريكا هاما للهيئات الإدارية على المستويين الوطني والمحلي .
- ضبط الآليات القانونية التي تلزم الهيئات المحلية بتقديم التسهيلات اللازمة لمنظمات المجتمع المدني واحترام صلاحيات هذه المنظمات وتمكينها من المشاركة بفعالية وتنفيذ التزاماتها تجاهها في حدود ما تضمنه النصوص القانونية.

قائمة المراجع :

114 لقاء برئاسة الجمهورية خلال مشاورات تعديل الدستور. (09 جويلية , 2014). تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2020، من النهار: https://bit.ly/3zcwfmM

الاعلان عن تاسيس تكتل وطني لجمعيات المجتمع المدني تحت اسم نداء الوطن . (06 مارس, 2021). تاريخ الاسترداد 26 ماي, 2021، من البلاد: http://bit.ly/3Kco1RG

التشاركية مع المجتمع المدني قناعة ترجمتها مواد تعديل الدستور. (10 اكتوبر, 2020). تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2021، من وكالة الانباء الجزائرية: https://bit.ly/3U3kDw5

الرئيس تبون يؤكد أن المجتمع المدني هو الحليف الاول لتحقيق استقامة الدولة. (12 اوت, 2020). تاريخ الاسترداد 12 ماي, 2021، من وكالة الانباء الجزائرية: https://bit.ly/3Zgzhkh

القانون العضوي 21 - 01 المتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية ، العدد 65 ، سنة 2021.

المجتمع المدني شريك في ضمان نزاهة الانتخابات. (04 ديسمبر, 2019). تاريخ الاسترداد 04 ماي, 2021، من وكالة الانباء الجزائرية: https://bit.ly/40gQcVg

المرسوم الرئاسي 20 -442 المؤرخ في 30 دسمبر 2020 يتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 . الجريدة الرسمية ، العدد 82 ، سنة 2020.

برمضان لفوروم الاذاعة : الدستور الجديد يمنح المجتمع المدني حق مراقبة اداءات مؤسسات الدولة والمسؤولين. (26 اكتوبر, 2020). تاريخ الاسترداد 16 ماي, 2021، من الاذاعة الجزائرية : http://bit.ly/3LS8Nm7

تنصيب لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة ودراسة قانوني البلدية والولاية. (2022 اكتوبر, 2022). تاريخ الاسترداد 25 جانفي, 2023، من وكالة الانباء الجزائرية: https://bit.ly/40QutDq

لقمان مغراوي. (2021). ، دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر : دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989 – 2020. *مدارات سياسية ، 05* (01)، الصفحات 354 - 369.

محمد علال. (10 اكتوبر, 2020). *دستور الجزائر: احزاب مغضوب عليها ومجتمع مدني لبناء الثقة*. تاريخ الاسترداد 12 ماي, 2021، من سكاي نيوز: http://bit.ly/3LVy9iX

مختاري علي ، لعلاوي عيسى. (جوان, 2022). دور منظمات المجتمع المدني المحلية في الرقابة المستقلة للانتخابات دراسة مقارنة. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، 07* (01)، الصفحات 63 - 90.

مرسوم 21 - 139 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني . الجريدة الرسمية ، العدد 29 ، سنة 2021.

مرسوم رئاسي 01 / ا م د / 21 مؤرخ في 23 يونيو 2021 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب اعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جرى في 12 يونيو 2021 . الجريدة الرسمية ، العدد 51 ، سنة 2021.

مرسوم رئاسي رقم 94 - 40 مؤرخ في 29 يناير 1994 يتعلق بنشر الارضية المتضمنة الوفاق الوطني . الجريدة الرسمية ، العدد.06 ، السنة 1994.

ملخص البرنامج الانتخابي للمترشح عبد المجيد تبون: التزاماتي الاربع وخمسون. (09 نومبر, 2019). تاريخ الاسترداد 04 ماي, 2021، من النهار: https://bit.ly/3nstUBg

نادية بن طاهر. (05 جوان, 2021). *شرفي : 464 مليون و400 الف د ج اجمالي دعم الدولة ل 1548 مترشح للتشريعيات*. تاريخ الاسترداد 16 اكتوبر, 2021، من النهار: https://bit.ly/42SvNaG

نادية بونوة. (2009 - 2010). دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسات العامة ، دراسة حالة الجزائر 1989 – 2009 ، مذكرة ماجستير. 38. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

نواب احرار يعلنون دعمهم لبرنامج الرئيس تبون لمواصلة بناء جزائر جديدة. (21 جوان, 2021). تاريخ الاسترداد 18 ديسمبر, 2022، من وكالة الانباء الجزائرية: https://bit.ly/3Klyb2s

يوسف الخزاعلة. (2015). الاصلاح السياسي وارادة التغييرفي الاردن 2010 - 2012. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، 21* (03)، صفحة 184.